برنامج مي جمال للبحث النسوي

تأثير التغيرات المناخية على الظروف المعيشية لعاملات الزراعة في منطقة الدلتا

الباحثة ندى وليد



Edraak
Foundation
For development and equality
ادراك
www.edraak-eg.org

برنامج مي جمال للبحث النسوي

تأتي هذه الأبحاث كنبضٍ مكتوب، وذاكرةٍ تقاوم النسيان، وامتدادٍ لصوتٍ آمن بأن المعرفة ليست حيادًا، بل موقف. هي ثمرة برنامج مي جمال للبحث النسوي، حيث التقت الأسئلة الجريئة بتجارب النساء، وانحازت الكلمات إلى ما ظل طويلًا مهمَّشًا أو مسكوتًا عنه. في هذه الصفحات، لا تُكتب الأبحاث بوصفها نصوصًا أكاديمية، بل كشهادات فكرية تحفر في طبقات الواقع، وتفكّك ما ترسّخ من يقين، وتعيد رسم العالم من زاوية من وُضعن دومًا على الهامش. هذا العمل تحية لمي جمال، واستدعاء لروحها التي رأت في البحث فعلَ مقاومة، وفي الكتابة مساحةً للنجاة، وفي المعرفة وعدًا بعدالةٍ ممكنة.

إدراك Edraak
Foundation For development and equality
www.edraak-eg.org

برنامج مي جمال للبحث النسوي

عـن البرنامج:

برنامج وجائزة مي جمال للبحث النسوي هو مسار لدعم الناشطات النسويات الشابات المهتمات بالبحث والكتابة من منظور نسوي عربي، وتشجيعهن وتزويدهن بفرص لتطوير مهاراتهن البحثية.

البرنامج موجه بالأساس للناشطات النسويات والمنخرطات في العمل على قضايا النساء داخل المجموعات والمنظمات النسوية، ولديهن اهتمام بالكتابة البحثية، ولكن لا تتوفر لهن الفرص لتعزيز معرفتهن وتطوير مهاراتهن.

نسعى من خلال هذا البرنامج إلى:

تمكين الناشطات النسويات المبتدئات في مجال الكتابة البحثية، وتزويدهن بفرص لتطوير مهاراتهن، والتشبيك مع عدد من المهتمات والمتخصصات، والحصول على الدعم والإرشاد لتطوير وإنهاء أوراقهن البحثية.

دعم إنتاج معرفة نسوية باللغة العربية مرتبطة بواقع النساء وقضاياهن في مصر.

الحفاظ على إنتاج معرفي نسوي مستمر يمتد عبر الأجيال، ويوثق قضايا وأصوات النساء.

Edraak
إدراك
Foundation
For development and equality
www.edraak-eg.org

تأثير التغيرات المناخية على الظروف المعيشية لعاملات الزراعة في منطقة الدلتا

الباحثة: ندى وليد

برنامج وجائزة مي جمال للبحث النسوي
القاهرة ٢٠٢٥

مقدمة

بما أن العالم يتعرض في الآونة الأخيرة للعديد من التغيرات المناخية الغير مسبوقة؛ فمن المحتمل أن يتأثر القطاع الزراعي بصورة مباشرة؛ حيث أن حدوث التغيرات المناخية يؤدي إلى تأثيرات متفاقمة على الأوضاع البيئية؛ فإنه قد يزيد من احتمالية التعرض للكوارث الطبيعية مثل: الجفاف، والفيضانات. "ومن المتوقع أن يحدث ٢٠٪ من الأضرار الناجمة عن تغير المناخ في القطاع الزراعي على المستوى العالمي [١]؛ لذلك فإن هذا الموضوع البحثي يستهدف اكتشاف تأثير التغير المناخي على الظروف المعيشية لعاملات الزراعة ووضعهن الاقتصادي وإنتاجيتهن، والمعاناة اليومية التي يتعرضن لها، وذلك من خلال إجراء دراسة على عيّنة بحثِّية لعاملات زراعيات في منطقة الدلتا.

وقد تناولت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية تعريف المناخ على أنه "هو التغير الناجم بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن النشاطات البشرية التي تؤدي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، والذي لا يُلاحظ على فترات زمنية متماثلة"[٢]. ومن المخاطر التي من الممكن أن يؤدي إليها تغير المناخ: حدوث جفاف بعض الأنهار، وغرق أجزاء واسعة من المناطق الساحلية، وهو ما قد يؤدي إلى تغير خريطة مناطق الإنتاج الزراعي في العالم[٣].

لذا؛ فإن القطاع الزراعي يُعد من أبرز القطاعات التي تتأثر بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية، نظرًا لحساسية المحاصيل الزراعية تجاه تقلبات درجات الحرارة، سواء بالارتفاع أو الانخفاض. فعلى سبيل

---

١ - "أثر التغيرات المناخية علي إنتاجية الحاصلات الزراعية ريف مصر" - مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، ص٢.

٢- دراسة أثر التغيرات المناخية على حاصلة الإنتاجية الزراعية في مصر (ص٣).

٣- التغيرات المناخية وآثارها على مصر – الدكتورة ندى عاشور عبد الظاهر – مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد الحادي والأربعون (يناير ٢٠١٥) ص١.

المثال، تنخفض إنتاجية بعض المحاصيل مثل القمح والأرز مع ارتفاع درجات الحرارة. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة استهلاك المياه نتيجة لزيادة عدد مرات الري للحفاظ على رطوبة التربة[٤].

ومن خلال الإطلاع على الإحصائيات التالية يمكننا دراسة نسبة عاملات الزراعة في مصر، ومدى المعاناة التي يتعرضن لها بصورة عامة:

حيث أنه وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام ٢٠٢٢، يمثل قطاع الزراعة نسبة ٣٢.٤٪ من العمالة النسائية غير الرسمية، وتمثل النساء نسبة ٧٩.٥٪ من العمالة غير مدفوعة الأجر في الريف؛ حيث أنه وفقًا للعرف السائد، فإن المزارعات يعملن في فلاحة أرض الأب أو الزوج دون الحصول على أجر، بدلاً من الاستعانة بعمالة زراعية تتقاضى أجراً مقابل العمل[٥].

ووفقًا للإحصائيات الخاصة بالبنك الدولي، فإن القطاع الزراعي يمثل حوالي ١٩٪ من إجمالي مجموع العاملين في مصر لعام ٢٠٢٠، فيما تشكل النساء ٤٥٪ من القوى العاملة في القطاع الزراعي. وتشارك العمالة الزراعية من النساء بصورة كبيرة في المهام الصعبة كالحصاد، ومكافحة الآفات اليدوية، وإزالة الأعشاب الضارة، إضافة إلى ذلك، فإن ٩٤٪ من الحصاد في صعيد مصر تقوم به النساء و٦٧٪ في الوجه البحري [٦]. وقد جاء قطاع الزراعة في المرتبة الرابعة من ثمانية قطاعات تحصل فيها الإناث على متوسط أجور بصورة أقل من الرجال[٧].

---

٤ - "دراسة أثر التغيرت المناخية علي إنتاجية الحاصلات الزراعية ريف مصر" - مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، ص٢.

٥ - عاملات الزراعة في مصر بين مرارة الفقر وحقوقهن المنتظرة، دار الخدمات النقابية والعمالية، ٢٠٢٤

٦ - إحصائية المعهد القومي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٢.

٧ - تقرير "اختيار القطاع والتقييم السريع للسوق في قطاع الأعمال الزراعية في مصر" – المنظمة الدولية للعمالة لعام ٢٠٢٠.

وبحسب ما سبق ذكره، فإننا نحاول اكتشاف كيفية تأثر الظروف المعيشية للمزارعات في مصر بظروف التغيرات المناخية، لذلك فإن هذا البحث يهدف إلى الإجابة على سؤال رئيسي وهو: كيف يؤثر التغير المناخي على الظروف المعيشية لعاملات الزراعة في المناطق الريفية؟ كيف تؤثر التغيرات المناخية على إنتاجية المحاصيل الزراعية؟ كيف من الممكن أن تتأثر صحة عاملات الزراعة بسبب التغيرات المناخية؟

منهجية البحث

منهج البحث عبارة عن دراسة كيفية، لأنه يسعى إلى استكشاف تجارب عاملات الزراعة التي من الممكن أن تكون متأثرة بالتغيرات المناخية، والصعوبات التي من الممكن أن تواجهها عاملات الزراعة أثناء عملهن، ولذلك فإن هذه الورقة البحثية قائمة على بناء مقابلات معمقة مع عاملة زراعية من منطقة بلطيم بمحافظة دمياط، وخبيرة في مبادرة متخصصة في العمل مع عاملات الزراعة بمحافظة الشرقية، ودراسة التقارير والأبحاث السابقة حول تأثير التغير المناخي على الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وعلى عاملات الزراعة بشكل خاص.

تأثير التغيرات المناخية على دلتا مصر

شهد العالم ارتفاعًا غير مسبوق في معدلات الحرارة منذ بداية الثورة الصناعية، حيث بلغت الزيادة نحو ١.١ درجة مئوية. وقد تفاقمت الموجات الحرارية عالميًا، حيث سُجلت أعلى درجات حرارة في التاريخ خلال العقدين الماضيين، باستثناء سنة واحدة فقط قبل عام ٢٠٠٠. وخلال الفترة بين ١٩٥٠ و٢٠١٧، شهدت معظم مناطق العالم زيادة في أيام الموجات الحرارية بمعدل يوم واحد على الأقل كل عشر سنوات.

وبالأخذ في عين الاعتبار، فإن منطقة دلتا النيل من أكثر المناطق في مصر عرضة لتأثيرات هذه التغيرات المناخية نظرًا لطبيعتها الجغرافية المنخفضة، واعتماد سكانها بشكل أساسي على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل والمعيشة. فقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا في درجات الحرارة، وتراجعًا في كميات الأمطار، إلى جانب ازدياد نسبة ملوحة التربة والمياه نتيجة لتداخل مياه البحر مع المياه الجوفية، وهو ما أدى إلى وجود تأثير مباشر على إنتاجية الأراضي الزراعية في المنطقة. كما أدت هذه التغيرات إلى اضطراب مواعيد الزراعة والحصاد، وتراجع بعض المحاصيل التقليدية التي كانت تمثل عماد الاقتصاد الزراعي في الدلتا، مثل الأرز والقمح. هذا الوضع لم يقتصر تأثيره على الناحية البيئية فحسب، بل امتد ليشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، إذ تواجه العاملات الزراعيات تحديات مضاعفة في ظل هذه الظروف، سواء من حيث استقرار العمل أو انخفاض الدخل أو زيادة الجهد البدني المطلوب في ظل ارتفاع درجات الحرارة وطول مواسم الجفاف.

ونتيجة للتغيرات المناخية المتطرفة التي تتمثل في ارتفاع درجات الحرارة بصورة ملحوظة عن السنوات السابقة، وقلة هطول الأمطار، والأسباب الطبيعية والسياسية التي تؤدي إلى انخفاض

مستوى المياه في الأنهار، يكون هناك آثارًا اقتصادية عنيفة يتأثر بها القطاع الزراعي، وتؤثر على صحة العاملين به بسبب تعرضهم للحرارة المرتفعة، وتتراوح من مشاكل صحية بسيطة إلى حالات خطيرة ومزمنة، وقد تصل في بعض الحالات إلى الوفاة. ويتعرض العاملون في القطاع الزراعي لمخاطر الإجهاد الحراري بشكل أكبر من عموم الناس. ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين: الحرارة الناتجة عن الجهد البدني الكبير، والحرارة المحيطة في بيئة العمل. وتزداد احتمالية الإصابة بالإجهاد الحراري عندما يؤدي العمال مهامًا شاقة في ظل درجات حرارة تتجاوز ٣٥ درجة مئوية[٨].

وقد أشارت أ/ لمياء لطفي (مؤسسة مبادرة المرأة الريفية) إلى فرق استقبال آثار التغيرات المناخية على مختلف الفئات؛ فذكرت أنه على سبيل المثال حينما يحدث مشكلة في إحدى المواسم ويتضرر زراعة فاكهة ما، فإن ذلك يقع بشكل مباشر ضرره على العامل في القطاع الزراعي، فمثلًا حينما يضرب التطرف المناخي موسم المانجو، على الرغم من استيائها الشديد لذلك الخبر بسبب حبها لهذه الفاكهة، إلا إن الضرر الواقع بالنسبة لها هو عدم حصولها على فاكهتها المفضلة، ولكن الضرر بالنسبة لعامل القطاع الزراعي هو عدم مقدرته على الحصول على قوت يومه بالأساس وتلبية احتياجات أسرته بالكامل.

ونظرًا لأن أكثر من ٧٠٪ من الأراضي الزراعية تعتمد على أنظمة الري ذات الكفاءة المنخفضة، فإنها أكثر ما يمكن أن يتأثر بالتغيرات المناخية، وهو ما أدى إلى فقدان كميات كبيرة من المياه

[٨] - المصدر السابق.

وتدهور إنتاجية الأراضي الزراعية وظهور مشاكل التملح، لذا فيما يلي نستعرض بعضًا من المخاطر التي قد يواجهها قطاع الزراعة[٩]:

- قلة إنتاجية المحاصيل الزراعية وتأثيرات سلبية على الزراعة نتيجة لتغير معدلات وأوقات موجات الحرارة، مثل فترة "التزهير في الموالح"[١٠].

- يترتب على قلة الانتاجية الزراعية تأثيرات اجتماعية واقتصادية، حيث ترتفع أسعار المنتجات الزراعية بينما تنخفض جودتها وكمياتها، مما يؤثر سلبًا على الأسعار التي لا تتناسب مع تكاليف المعيشة، وهو ما يدفع الأفراد إلى التخلي عن العديد من المنتجات.

- تزداد الحاجة إلى المياه وتتصاعد معدلات تآكل التربة نتيجة لارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات التبخر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الممارسات الزراعية غير المستدامة وإدارة الري غير الملائمة ستؤثر على مصادر المياه في مصر، مما يؤدي إلى تغيير خريطة توزيع المحاصيل الزراعية، وتأثر الزراعات الهامشية وزيادة معدلات التصحر.

ويرى الخبراء، خاصة في المجال الاقتصادي، أن قطاع الزراعة والأمن الغذائي والثروة الحيوانية هو من أكثر القطاعات تأثرًا بالتغيرات المناخية، بسبب نقص الموارد المائية، ونقص الأعلاف، واختلاف درجات الحرارة وهطول الأمطار. وهذا يؤثر سلبًا على كمية المنتجات الزراعية المتاحة ومدى كفايتها للأفراد.

---

[٩] - التغيرات المناخية وآثارها على الحقوق الاجتماعية للفئات الأكثر تضررًا – د/ هند فؤاد أستاذ علم الاجتماع المساعد المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية.

[١٠] - تُعتبر فترة تزهير الموالح مرحلة حاسمة للمحصول، حيث تُحدد خلالها كمية ونوعية المحصول للعام المقبل. كما أنها فترة حساسة للأجزاء النباتية الجديدة، سواء كانت الأوراق الخضرية أو الأزهار أو العقد الحديثة.

عاملات الزراعة والبيئة المحيطة

تعد البيئة الريفية المصرية – وخاصة في منطقة الدلتا – نموذجًا لتقاطع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشكل واقع العاملات في القطاع الزراعي. فالمرأة الريفية في مصر لا تعمل في الزراعة بوصفه خيارًا مهنيًا فحسب، بل باعتباره امتدادًا لدورها التقليدي في خدمة الأسرة ومساندة الرجل، سواء كان أبًا أو زوجًا أو أخًا. هذا التداخل بين الدور الاجتماعي والدور الاقتصادي جعلها تتحمل أعباءً مزدوجة، فهي تُسهم في الإنتاج الزراعي وتشارك في تربية الأبناء وإدارة شؤون المنزل في الوقت ذاته.

كما تعمل العاملات الزراعيات في بيئة مليئة بالتحديات البيئية والاجتماعية، إذ تعد مهنة الزراعة من أكثر المهن إجهادًا للجسد، خصوصًا في ظل التغيرات المناخية المتسارعة التي تزيد من قسوة الظروف المعيشية. فالعمل تحت أشعة الشمس لساعات طويلة، وحمل الأوزان الثقيلة، والتعامل المباشر مع المبيدات والأسمدة، كلها عوامل تضعف صحتهن وتؤثر على قدرتهن الجسدية والإنتاجية. وعلى الرغم من أنهن يمثلن عنصرًا أساسيًا في دورة الإنتاج الغذائي، فإن مكانتهن الاقتصادية والاجتماعية ما زالت محدودة مقارنة بالرجال العاملين في القطاع نفسه.

وفي هذا السياق، أشارت الأستاذة/لمياء إلى أن النساء في الريف يواجهن واقعًا بيئيًا واجتماعيًا شديد التعقيد، تتداخل فيه مظاهر التهميش الاقتصادي مع التمييز الجندري. فالمرأة الريفية، وخاصة العاملة في الزراعة، تتحمل أعباءً مضاعفة داخل البيت وخارجه، وتُجبر على تأجيل احتياجاتها الأساسية لصالح الأسرة. وغالبًا ما تُهمَل صحتها الجسدية والنفسية أمام أولويات الحياة اليومية المرهقة، وهو ما يعكس منظومة ثقافية تُكرّس لتهميش المرأة بوصفها الطرف الأقل استحقاقًا

للرعاية والدعم. وتزيد طبيعة البيئة الريفية من صعوبة هذا الواقع، حيث تنتشر الأمراض المستوطنة الناتجة عن التلوث البيئي، والاحتكاك المباشر بالحيوانات ومياه الري، ما يؤدي إلى إنهاك العاملات وإضعاف قدرتهن الجسدية بمرور الوقت. وتظل النظرة الذكورية السائدة في الريف أحد أبرز أسباب استمرار هذا الوضع، إذ تُمنح الأولوية المطلقة للرجل وتُهمّش احتياجات النساء، مما يُعمّق الفجوة بين الجنسين داخل الأسرة والمجتمع.

ويُضاف إلى ذلك أن البناء الثقافي السائد في الريف المصري يقوم على تفضيل الذكور منذ الطفولة، وهي نزعة متجذّرة تؤثر على فرص الفتيات في التغذية والتعليم والرعاية. ففي كثير من الأسر، يُمنح الصبي النصيب الأكبر من الطعام والرعاية بحجة أنه "الأقوى" أو "الأجدر بالعمل"، بينما تُترك الفتاة بالقدر المتبقي، ما يؤدي تدريجيًا إلى ضعف بنيتها الجسدية وصحتها العامة. هذا الحرمان الغذائي المبكر ينعكس لاحقًا في مراحل البلوغ والعمل، حيث تصبح المرأة أقل قدرة على تحمّل المشقة الجسدية، وأكثر عرضة للإجهاد والإصابات والأمراض المزمنة، بل ومضاعفات الحمل والولادة.

وعندما تدخل الفتيات مرحلة العمل الزراعي، تتفاقم آثار هذا التمييز المبكر. فضعف البنية الجسدية الناتج عن سوء التغذية يجعل العاملات أكثر هشاشة في مواجهة ظروف العمل القاسية، كالعمل الميداني الطويل وحمل الأثقال في بيئة مناخية متقلبة. ومع غياب الوعي الصحي وضعف الخدمات الطبية في القرى، تتحول معاناتهن إلى دائرة مغلقة من الألم والإنهاك يصعب كسرها.

وأكّدت إحدى العاملات الزراعيات بمنطقة بلطيم أنهن يتعرضن لدرجات حرارة مرتفعة لفترات طويلة في فصل الصيف، مما يسبب لهن إصابات خطيرة مثل ضربات الشمس والإجهاد الحراري،

خاصة لدى من يعانين من أمراض مزمنة كارتفاع ضغط الدم. وعلى الرغم من المخاطر اليومية، فإن الرعاية الصحية أصبحت حلمًا بعيد المنال، بعدما تحولت أغلب المستشفيات إلى مؤسسات استثمارية مرتفعة التكلفة، مما يدفع الكثيرات إلى الاعتماد على وصفات الطب الشعبي أو شراء الأدوية من الصيدليات دون استشارة طبية، وهو ما يفاقم من مشكلاتهن الصحية. كما أشارت إلى أن العديد من النساء يتعرضن للإجهاض نتيجة العمل الشاق في الأراضي الزراعية، وذكرت واقعة لزميلة لها اضطرت إلى مواصلة العمل أثناء دورتها الشهرية رغم آلامها الشديدة، ما أدى إلى تدهور حالتها الصحية وحرمانها من أجر يومها. الأمر نفسه أكدته العاملة الزراعية آية عرفات في مقابلتها مع منصة اقتصاد الشرق – مصر، موضحةً أنه في ظل غياب أي سند قانوني أو تأمين صحي، تُجبر العاملات أحيانًا على استكمال العمل رغم الإصابات، أو يُخصم من أجورهن عند التغيب، في انتهاك واضح لحقوق الإنسان الأساسية.

تقاطع العوامل السابق ذكرها يوضح أن قضية العاملات الزراعيات ليست مسألة اقتصادية فحسب، بل هي قضية بيئية واجتماعية متشابكة الجذور في أنماط التنشئة والثقافة السائدة. فالتغير المناخي، ومحدودية الموارد، والتمييز الجندري المعتاد في الثقافة الريفية، كلها عوامل تتضافر لتضع المرأة الريفية في موقف هشَ، رغم أنها تعد العمود الفقري للإنتاج الزراعي في دلتا مصر. ومما سبق، فإن تحسين أوضاعهن يتطلب رؤية شاملة تراعي العدالة الجندرية، والحق في الغذاء والرعاية، والاعتراف بدورهن الحيوي في الحفاظ على الأمن الغذائي ومواجهة آثار التغير المناخي في مصر.

عاملات الزراعة وظروف العمل

توصلت هذه الدراسة من خلال إجراء المقابلات والتقصي؛ أن القطاع الزراعي في مصر – لا سيما في دلتا النيل– يعاني من فجوة بين الدور الحيوي الذي تؤديه أولئك النساء في العملية الإنتاجية وبين غياب أي مظلة قانونية أو اجتماعية تحميهن. فبحسب قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، تُستثنى النساء العاملات في الزراعة من الفصول المتعلقة بتشغيل النساء، ما يعني فعليًا حرمانهن من أبسط حقوق الحماية الاجتماعية والتأمين الاقتصادي، رغم أنهن يشكّلن قاعدة أساسية في منظومة الأمن الغذائي.

من الإحصائيات السابق ذكرها في بداية الدراسة، يتضح صعوبة أوضاع عاملات الزراعة بصورة عامة، وعدم حصولهن على حقوقهن الأساسية، وعلى الناحية الأخرى من تهميشهن هو استثناء قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ النساء العاملات في الزراعة من فصله المتعلق بتشغيل النساء، أي أنه لا يعترف بهن ضمن نظامه، حيث أن المادة رقم ٩٧ من هذا القانون تنص على أنه "يستثنى من تطبيق أحكام هذا الفصل العاملات في الزراعة البحتة.

وفي هذا السياق، تشير الأستاذة لمياء – مؤسسة مبادرة "المرأة الريفية" – إلى أن عاملات الزراعة يعانين من سلسلة من المشكلات البنيوية تبدأ من عدم انتظام مواسم العمل، مما يجعل دخلهن موسميًا ومتذبذبًا لا يضمن لهن استقرارًا ماديًا أو أمانًا معيشيًا. هذا الانعدام في الاستقرار يُفاقم هشاشتهن الاقتصادية، ويجبر الكثير منهن على القبول بشروط عمل قاسية أو أجور متدنية حفاظًا على مصدر رزق محدود.

وتتجلى القسوة الأكبر في ظروف النقل إلى أماكن العمل، إذ تُنقل العاملات فجرًا في عربات مكشوفة من نوع "تروسيكل"، دون أي تجهيزات تقيهن البرد أو الحرارة أو الحوادث المتكررة على الطرق. هذا المشهد اليومي يُختزل فيه تهميشٌ مركّب: تهميش قانوني، ومجتمعي، واقتصادي في آن واحد، إذ يُنظر إلى العاملات بوصفهن قوة عمل رخيصة يمكن استبدالها بسهولة.

ولا يقتصر عمل المرأة الريفية على الزراعة والحصاد فحسب، بل يمتد إلى رعاية الحيوانات والدواجن كمصدر رزق إضافي يعين الأسرة في مواجهة تذبذب المواسم الزراعية. غير أن التغيرات المناخية – كارتفاع درجات الحرارة أو انخفاض معدلات الأمطار – تُفاقم من هشاشة هذا الوضع، فتؤدي إلى نفوق الدواجن وتراجع الإنتاج الحيواني، مما ينعكس مباشرة على مستوى معيشة الأسرة الريفية ويضاعف الأعباء على النساء اللاتي يتحملن عبء الخسارة الاقتصادية دون أي دعم أو تعويض.

ومن خلال المقابلات الميدانية التي أُجريت، تبرز شهادات مؤلمة توضح هذا الواقع. فقد أشارت إحدى العاملات الزراعية في منطقة بلطيم إلى أن قلة هطول الأمطار تُضعف جودة التربة وتزيد من انتشار الآفات الزراعية، ما يجبر العاملات على مضاعفة الجهد مقابل أجر قليل ثابت، بينما ترتفع التكاليف على أصحاب الأراضي، لينعكس الضغط في النهاية على أضعف طرف في السلسلة الإنتاجية: النساء العاملات.

أما البُعد الأخطر، فهو الجهل بالحقوق الأساسية. إذ تجهل كثير من العاملات حقوقهن القانونية أو التأمينية، ما يجعلهن عرضة للانتهاك والاستغلال. وقد روت إحدى العاملات قصة

زميلتها التي تعرضت لحادث أثناء نقلها إلى العمل، أُصيبت على إثره بعجز كلي، ولم تحصل على أي تعويض أو دعم صحي، لتجد نفسها في مواجهة العجز والفقر دون سند.

إن كل ما سبق يُظهر أن معاناة عاملات الزراعة ليست مجرد انعكاس لظروف عمل قاسية، بل نتيجة لبنية اجتماعية واقتصادية تمييزية تُقصي النساء من الحماية القانونية، وتضعف تمثيلهن النقابي، وتؤكد على فكرة تبعيتهن داخل سوق العمل الريفي. فالقضية هنا لا تتعلق فقط بتحسين بيئة العمل، بل بإعادة النظر في العقد الاجتماعي بين الدولة والمرأة الريفية، بحيث يتم إدراج العاملات الزراعيات ضمن منظومة الحماية الاجتماعية، ويُعترف بدورهن في دعم الاقتصاد المحلي ومواجهة آثار التغير المناخي.

الخاتمة

في الختام، يمكن الجزم بأن هناك مشكلة حقيقية لا يمكن غض الطرف عنها تواجه عاملات الزراعة في مصر؛ فمن خلال دراسة وتحليل الأبحاث السابقة في مناطق مختلفة حول قضايا التغير المناخي، يتضح أن الظروف المعيشية لعاملات الزراعة – من حيث الإنتاجية الزراعية، والتغذية السليمة، والحصول على الرعاية الصحية – تتأثر بصورة سلبية ومباشرة.

ومما لا شك فيه أن التغير المناخي المتمثل في ارتفاع درجات الحرارة، وقلة هطول الأمطار، وزيادة معدلات الجفاف، وانخفاض منسوب الأنهار المتأثرة ببعض الظروف السياسية في منطقة الدلتا، يؤدي إلى خسائر مادية فادحة تقع على عاتق أصحاب الأراضي الزراعية، ما ينعكس بدوره على العاملات الزراعيات اللاتي يتحملن بالفعل أعباء التهميش الاجتماعي والاقتصادي. وبدلًا من أن يكون لهن دعم يخفف من أثر الأزمات، يجدن أنفسهن مضطرات لتحمل مسؤوليات أكبر وسط تجاهل مجتمعي لمعاناتهن.

كما تكشف نتائج الدراسة أن هشاشة الوضع الاقتصادي لعاملات الزراعة ترتبط بعلاقة طردية مع ضعف قدرتهن على تحقيق الاستقلال المادي، وهو ما ينعكس بدوره على وضعهن الاجتماعي واحتمالية تعرضهن للعنف الأسري. فكلما ازدادت الأزمة الاقتصادية سوءًا، ازدادت تبعية النساء داخل الأسرة، وتضاءلت قدرتهن على مواجهة العنف أو التحرر من السيطرة الذكورية، لتصبح الأوضاع المعيشية المتدهورة بيئة خصبة لإعادة إنتاج أنماط التمييز والعنف ضدهن.

ومن خلال تحليل هذه الأوضاع، يتضح أن التغيرات المناخية لم تؤدي فقط إلى ظهور تحديات بيئية جديدة، لكنها بالفعل بلورت أوجه اللامساواة القائمة في واقع تلك النساء. فارتفاع درجات الحرارة، وتقلّب الفصول الزراعية، وتزايد نوبات الجفاف والفيضانات، كلها عوامل تضاعف من هشاشة ظروف العمل التي يعانين منها. ومع غياب مظلة الحماية الاجتماعية، تتحول كل أزمة مناخية إلى أزمة معيشية مباشرة لعاملات الزراعة، تهدد مصدر رزقهن وصحتهن واستقرارهن الأسري.

كما أن الثقافة الذكورية السائدة في الريف تُسهم بدورها في ترسيخ هذا التهميش، إذ تعيد إنتاج فكرة أن المرأة "مساندة" لا "عاملة"، مما يقلل من الاعتراف بدورها الاقتصادي، ويجعلها آخر من يحصل على حقه في الغذاء والرعاية والراحة. وهكذا تتشابك الظروف المناخية مع الثقافة المجتمعية في إنتاج واقع غير عادل تُهدر فيه جهود النساء وتُهمل احتياجاتهن الأساسية.

إن تلك التقاطعية في الظروف السابق ذكرها توضح أن قضية عاملات الزراعة ليست مسألة اقتصادية فحسب، بل هي قضية بيئية واجتماعية وجندرية في آنٍ واحد، تتقاطع فيها آثار التغير المناخي مع أنماط التمييز الاجتماعي لتصنع دائرة مغلقة من التهميش والفقر. وكسر هذه الدائرة يتطلب رؤية شاملة تعترف بالمرأة الريفية كفاعل أساسي في التنمية الزراعية، وكشريك حقيقي في مواجهة التغير المناخي، لا كطرف ضعيف يحتاج للمساعدة فحسب.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، فإن من الضروري أن تُعيد الجهات المعنية النظر في السياسات والتدابير الخاصة بمواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية على أوضاع عاملات الزراعة، وأن تعمل على دمجهن في خطط التنمية والعدالة البيئية والاجتماعية. نأمل أن تساهم هذه الدراسة

في دعم الجهود الرامية إلى تحسين أوضاعهن وتوفير الأمان المادي والاجتماعي لهن في مواجهة التحديات البيئية، والظروف الاقتصادية المتسارعة.

المراجع

١- د/وسيم، رزق الله، ٢٠٢٠، " أثر التغيرات المناخية علي إنتاجية الحاصلات الزراعية ريف مصر"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد.
https://jocu.journals.ekb.eg/article_٩١٥٩٤_٧f٤b٩٤١٤٦e٩٣٨٩c٧٦٢٠١b٦fd٨a٢c٥٦b٢.pdf

٢- ندى، عبد الظاهر. ٢٠١٥. التغيرات المناخية و آثارها على مصر .*مجلة أسيوط للدراسات البيئية*،مج. ٢٠١٥، ع. ٤١.
https://search.emarefa.net/detail/BIM-٧٧٧٥٢٣

٣- المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، ٢٠٢٢، المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة يصدر تقريرًا حول حصاد أعماله خلال عام ٢٠٢٢.
المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة يصدر تقريرًا حول حصاد أعماله خلال عام ٢٠٢٢

٤- المنظمة الدولية للعمالة، ٢٠٢٠، "اختيار القطاع والتقييم السريع للسوق في قطاع الأعمال الزراعية في مصر".
العاملات بالزّراعَة.. نِسَاءٌ يُقهرنَ الصّعَاب وتقهرهُنَّ شَاحنات الموت – زاوية ثالثة

٥- هند فؤاد، "التغيرات المناخية وآثارها على الحقوق الاجتماعية للفئات الأكثر تضررًا"، موقع دراسات في حقوق الإنسان.
دراسات في حقوق الانسان - التغيرات المناخية وآثارها على الحقوق الاجتماعية للفئات الأكثر تضررًا

٦- زينة صوفان، عاملات الزراعة في مصر تحت وطأة الأجور الضعيفة وغياب التأمينات اقتصاد الشرق مصر.
عاملات الزراعة في مصر تحت وطأة الأجور الضعيفة وغياب التأمينات | تشكل النساء ٤٥٪ من القوى العاملة الزراعية في #مصر، ويواجهن التحديات من ضعف الأجور إلى غياب التأمينات الصحية والاجتماعية.. فهل يتغير الحال قريباً؟ By | ...اقتصاد الشرق - مصرFacebook |